بيان للاستثمار ردت على حوار "السياسة" مع نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي أحمد الأمير

فيصل المطوع: "الخليج القابضة" شركة زميلة احتضناها من مهدها حتى اشتد عودها

قدمنا النصائح بشأن المغالطات والمخالفات قبل ارتكابها ونترك للمساهمين استيعابها

عدم تقديم الميزانية حتى الآن سيكشف عنه حتماً حجم المخالفات المالية التي قدمنا النصيحة بشأنها

■ فيصل المطوع

■ تلقت "السياسة" رداً من شركة "بيان" للاستثمار موقعاً من رئيس مجلس ادارتها فيصل المطوع حول الحوار الصحافي الذي اجرته "السياسة" مع نائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي في شركة الخليج القابضة احمد الامير والذي نشر على حلقتين بتاريخ 29/9 و30/9 بالعددين رقم 14703 و14704 على التوالي.

وقال الرد في استهلاله: بالاشارة الى الموضوع المذكور اعلاه، نود افادتكم بأن محرر الصفحة الاقتصادية بجريدة "السياسة" مصطفى السلماوي قد اجرى تحقيقا صحافيا عن المنامة بمملكة البحرين منسوباً صدوره الى احمد محمد عبد الله الامير - نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة الخليج القابضة الكويتية الجنسية والتي من المفروض قانونا ان يكون مقرها دولة الكويت في حوار وصفه محرركم بالحوار الصريح مجملا هذا الحوار بالصور والسيرة الذاتية، وهذا شأن سياسة الجريدة واهداف واغراض الصفحة الاقتصادية ولا اعتراض من جانبنا على ذلك.

الا ان الاسلوب الذي ذهب اليه المحرر من اجل تجميل ضيفه يجانب صواب تطبيقات أحكام قانون النشر فيما ذهب اليه وفق احكام المادة (17) التي تفرض عليه تحري الدقة والحقيقة في كل ما ينشر من اخبار او معلومات او بيانات وخصوصا عن الاشخاص الذين يتم التعرض لهم بالاسم والصورة.

وحيث ان الفقرة الثانية من نفس المادة تفرض على الجريدة حق نشر الرد او التكذيب "دون مقابل" الذي يأتي من اي شخص طبيعي او اعتباري يكون قد ورد اسمه او اشير اليه في كتابة او رسم او تم نشره بالصحيفة.

وبالرغم من تعرض ضيف الجريدة احمد الامير لشخص رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار، وبالرغم من عدم مراجعة المحرر لشركة بيان للاستثمار حتى يتصف عمله بالحيادية والاحترافية المفروضة وفق ميثاق العمل الصحافي وكذلك احكام القانون.

فانني عن نفسي وبصفتي لن أندرج او انزلق الى مبتغى الضيف والمحرر، وانما فقط سوف اكتفي بحق الرد عن شركة بيان للاستثمار بوصفها شخصا اعتبارياً له حق الرد وانا امثلها بهذه الصفة وباعتبار ان بيان من مؤسسي شركة الخليج القابضة ومنذ أول جمعية عامة بعد زيادة رأس المال بتاريخ 26/12/2005، وقيام بيان بتسويق اكتتابات زيادة راسمالها لتغطية تنفيذ مشاريعها بمملكة البحرين وهي من استقطب رأس مالها الكويتي بنسبة 52,3٪ لكي تستثمر في مشروعات الشركة داخل مملكة البحرين، وبصفتها أنها من رشحت ممثلها أحمد الامير عنها بمجلس ادارة هذه الشركة، بل من نافلة القول ان اسهم بيان مازالت في ملكه الشرعي والقانوني لضمان عضوية احمد الامير بمجلس ادارة شركة الخليج القابضة حتى الآن، كما ان بيان للاستثمار في النهاية هي مساهم استراتيجي لعبت دورا تاريخيا وحيويا ومازالت مالكة لثاني اكبر ملكية بالشركة ويهمها الحفاظ على راسمالها وحسن ادارتها وفق احكام القانون الكويتي وليس لممارسات تبعد بها عن اغراضها وعن ما أعلن للمساهمين في نشرة الاكتتاب.

اما وان محرر "السياسة" قد تعرض لشركة بيان للاستثمار ووصفها بانها شنت حملة صحافية ضد شركة الخليج القابضة بصفة عامة و احمد الامير بصفة خاصة فهذا لا يطابق حقيقة او واقعاً، فهل نشر بيان اعلان استقالتها لاسباب قانونية ومالية واخطار وزارة التجارة بصفتها الجهة الادارية الرسمية المشرفة على حسن تطبيق قانون الشركات والتزام اعضاء مجالس الادارة بهذا القانون والنظام الأساسي لكل شركة يعتبر حملة اعلامية للتشويش وصنع محرقة لشركة الخليج القابضة كما ذهب محرر السياسة.....؟.

ان شركة بيان للاستثمار هي من اسست شركة الخليج القابضة وطرحتها للاكتتاب حيث قادت ادارة استقطاب راس المال وكما أن احمد محمد عبد الله الامير كان احد موظفي شركة تابعة لمجموعة بيان وهي من اختارته ورشحته لتمثيلها داخل مجلس ادارة شركة الخليج القابضة ودعمت شركة الخليج القابضة بالمقر المؤقت وجهود جميع ادارات بيان وشركاتها التابعة لتنفيذ عبء التكاليف عليها الى ان اشتد عودها.

كما دعمت احمد الامير بتقديم أسهم ضمان العضوية له داخل مجلس شركة الخليج القابضة، حيث انه لم يكن يملك أي أسهم بهذه الشركة آنذاك ومازالت هذه الأسهم حتى الان هي ملك بيان للاستثمار وهذا دليل مادي وقانوني في مواجهة أحمد الامير الذي أخل بالتزامات عقد الوكالة لان عضو المجلس هو وكيل المالك وممثله داخل المجلس يقيده عقد الوكاله بالالتزام فيما وكل فيه وله حق التنحي عن مركز الوكيل وانهاء عقد الوكالة وتسليم ماسلم اليه اذا رغب في ذلك وهو لم يفعله حتى الآن، فضلا عن تعرضه واساءته لمن أوكله وتحفظ شركة بيان تجاهه بكل مالها من حقوق تجاهه، ولكن المهم الان في وجهة نظر بيان هو مساهموها وعملاؤها الذين وثقوا فيها، الامر الذي نؤكد معه ان شركة الخليج القابضة ما هي الا شركة زميلة عزيزة على شركة بيان للاستثمار تبنتها في المهد ورعتها الى ان اشتد عودها.

وحيث ان محرر جريدة "السياسة" قام بنشر كل ما ورد بالصفحات الأربع على حلقتين مكيلا الاتهامات لشركة بيان للاستثمار ورئيس مجلس ادارتها بوصف لا يليق دون المراجعة، وهذا بأن اتهم شركة بيان للاستثمار بانها تسعى لحرق وتخريب شركة الخليج القابضة، لكل ذلك نرجو النشر بذات الصفحات والعناوين والصور والهوامش والخطوط وفقا لأحكام قانون النشر الردود التالية التي نشير الى انها تعكس ما تحتويه المستندات، وليس كلاما مرسلاً نشره المحرر الذي من المفترض فيه أن يعلم قيمة ما ينشره وتأثيره على شركة مساهمة مدرجة بسوق الأوراق المالية، وكان ينبغي عليه أن يطالب ضيفه بتحري الدقة، وكذلك كان عليه أن يحضر بنفس الأسئلة الى رئيس شركة بيان للاستثمار لاعطائه فرصة الرد على كل ما طرح، اما وأنه لم يفعل وقد انتظرناه وفق التقاليد الاعلامية وميثاق العمل الصحافي، الأمر الذي يحق لنا معه تقديم الردود المرفقة ويتوجب على الجريدة نشرها بنفس الصفحات كما ذكر أعلاه وفقاً لأحكام القانون وميثاق العمل الصحافي الذي يؤمن به ويعمل دائما ضمن اطاره رئيس تحرير جريدة "السياسة".

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام.

فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

وفي الجزء الثاني من رد بيان والذي عنونته بردود شركة بيان للاستثمار على ادعاءات ومزاعم السيد احمد الامير نائب رئيس شركة الخليج القابضة قالت فيه

1- الاستثمار العقاري وادخاله لمجموعة بيان من ابداع أحمد الامير:

جاء بقلم محرر "السياسة" عن لسان أحمد الامير أن شركة بيان للاستثمار لم تكن تؤمن بالاستثمار العقاري وأنه مؤسس شركة بنيان العقارية البحرينية الجنسية، وانه هو الذي عرض فكرة الاستثمار العقاري على بيت التمويل الخليجي الذي امن به وبفكره وتبنى طموح الشاب الكويتي العائد من اميركا (أحمد الامير)، وندر عليه بالرد الاتي:

● شركة بنيان العقارية هي شركة كويتية وليست شركة بحرينية كما ادعى أحمد الامير مملوكة بالكامل لشركة بيان للاستثمار كذراع استثماري للخدمات العقارية بتاريخ 30/8/2004، اي ان شركة بيان للاستثمار تعرف الاستثمار العقاري قبل ان يتم تعيينه بمجموعتها موظفاً عادياً تم تعيينه بعد وزارة التربية التي كان بها موظفا على ابنيتها التعليمية، وهل لوزارة التربية مشاريع عقارية تبلغ المليارات كما نشر محرر "السياسة".

2- طلب استثمار أموال شركة الخليج في شركة دار الظبي القابضة:

سطر محرر "السياسة" على لسان أحمد عبد الله الأمير أن شركة بيان طلبت منه استثمار أموال شركة الخليج القابضة داخل شركة دار الظبي العقارية وبسبب عدم مشاركته الاستجابة لها قامت شركة بيان بشن حملة ضده داخل شركة الخليج القابضة وندر عليه فيما يخص ذلك بالاتي:

بداية نوضح أن جميع شركات الاستثمار عندما يكون لديها مشروع استثماري سواء صناديق استثمارية أو استقطاب لرؤوس الأموال داخلية أو خارجية تقوم بالتبادل مع زميلاتها من الشركات وهذا الذي كان وما زال سائدا بين شركة بيان للاستثمار وغيرها من الشركات والبنوك المماثلة، كما أن شركة بيان للاستثمار نجحت في تغطية رأس مال شركة دار الظبي قبل الموعد النهائي بمبلغ مائة مليون دينار كويتي، بل جاءها عروض راغبة في الاستثمار زائدة بنسبة 30٪ بعد اعلان اكتمال رأس المال، فما الذي يزعج شركة بيان من عدم مشاركة الخليج القابضة أو غيرها في دار الظبي، فالنزاعاتي المزعوم يمكن تصوره في حالة فشل تغطية الإكتتاب.....!، أما موضوع التمويل فهو مفصح عنه بنشرة الاكتتاب لجميع مساهمي شركة دار الظبي منذ البداية وربنا يعطينا ويعطيه الف عافية.

ونترك للسادة المساهمين والقراء، استيعاب المغالطات المقصودة لتغطية المخالفات القانونية التي قدمت شركة بيان للاستثمار النصائح بشأنها قبل ارتكابها، ثم اعترضت عليها بمحضر جمعية الخليج القابضة بتاريخ 17/4/2008، ثم طالبت بوقفها من وزارة التجارة على نحو التفصيل الذي سوف يرد في حينه بهذا الرد.

3- الميزانية:

سطر محرر "السياسة" على لسان أحمد الأمير بالحلقة الثانية في آخر العمود الرابع أن الميزانية قد محاور الصلة من بيان على مجلس ادارة شركة الخليج القابضة، وانه كان بامكانهم اصدارها في فبراير 2009، ولكنه فضل الانتظار حتى استلام مبلغ 20 مليون دينار من الصندوق المخصص لفيلا رويال.

● وفي هذا التصريح للمساهمين ولكل رجال المال والمحاسبين حتى المبتدئين منهم والمحللين والمدققين اقرار من أحمد الأمير بالنية لاثبات دخول أموال في 2009 ضمن ميزانية 2008 فكيف يتم ذلك؟ ان مطالبة شركة بيان مع المساهمين الآخرين يطلبون ميزانية 2008 كما انتهت واغلقت من 31/12/2008، ويمكنه أن يسجل المبلغ المنتظر بمكانه، الا أن عدم تقديمها حتى كتابة هذه السطور سيكشف عنه حتماً حجم المخالفات المالية التي قدمنا لهم النصيحة عدة مرات بشأنها، واذا لم يتمكن مجلس هذه الشركة اصدار الميزانية في فبراير كما يزعم فلم لم يصدرها في مارس، ابريل، مايو أو يونيو.... انه مازال حتى كتابة هذه السطور لم يقدم هذه الميزانية لوزارة التجارة لمراجعتها وتحديد موعد لانعقاد الجمعية لمناقشتها، رغم انتهاء المدة القانونية لهذا المجلس منذ مارس 2009.

4- توقيت شن الحملة:

● سطر المحرر على لسان أحمد الامير انه لا يعرف أسباب حملة شركة بيان على مجلس ادارة شركة الخليج القابضة العالي وطلب تفسيراً لذلك.

● وندر عليه وعلى المحرر الكريم أن شركة بيان للاستثمار لم تشن أي نوع من الحملات أو الاساءة على شركة الخليج القابضة لأن شركة بيان تعتبر ثاني اكبر مالك بشركة الخليج القابضة التي هي شركة زميلة فلا يمكن أن تسيء بيان لها، بل ان بيان تستهدف تصحيح المسار خصوصا ويهمها نجاح هذا الاستثمار وجني ثماره، أما وان بيان وجدت المجلس الحالي يتباعد عن أغراض الشركة وأهدافها الرئيسية وهي الحفاظ على رأس المال الذي استقطبته شركة بيان من عملائها، وتنميته داخل مملكة البحرين كما أعلن بنشرة الاكتتاب وليس الخروج به الى مملكة المغرب، مما وجدت معه شركة بيان أن استمرار وجودها داخل هذا المجلس هو اسباغ موافقتها الضمنية على هذه التصرفات، فاعترضت وسجلت اعتراضها بداية لممثلها أحمد الامير وعندما خرج عن سياسة شركة بيان للاستثمار مفضلاً مصالحه الشخصية عن مصالح مساهمي الشركة أعقبه من تمثيلها داخل المجلس (مرفق كتاب الاعفاء) وأدخلت ممثلا عنها آخر، الذي اعترض داخل مجلس الخليج القابضة عند العرض الشفهي لملف المغرب، حيث طلب تقديم دراسة جدوى لهذا المشروع وعرضها ومناقشتها داخل المجلس، ووافق المجلس على ذلك فتفاءلنا في اليوم التالي بجميع الصحف الكويتية والبحرينية بأن أحمد الامير يفتتح المشروع بالمغرب على دقات الطبول والخيول، الامر الذي لم يعد يستطل السكوت على هذه التصرفات سواء من أحمد الامير أو مجلس الشركة الحالي.

5- الاعتراض على السكوك:

● سطر المحرر اعتراض شركة بيان على السكوك (وهذا في محله) ورد عليه ضيفه أحمد الامير أن الشركات التي ساهمت في اصدارها وادراجها شركات موثوقة.... وندر عليه ونقول:

● أن شركة بيان للاستثمار لها تعاملاتها مع كل من الميريلانش والراجحي وتعرف قدرهم وتجل وتقدر خبراتهم وكفاءة العاملين بها، وانما اعتراض شركة بيان كما قدم لكم داخل مجلس الادارة وسجل كاعتراض رسمي بمحضر جمعية 17-9-2009 انه تم اصدار الصكوك على الشركات البحرينية المملوكة للخليج القابضة ورهن مشاريعها بالمخالفة للنظام الأساسي للشركة، وبعد اصدار هذه الصكوك ورهن المشاريع جاء المجلس للحصول على موافقة الجمعية بتعديل نص المادة 26 من النظام الاساسي للشركة ليضفي شرعية لاحقة عن تصرفاته السابقة التي لم يتم عرضها على مساهمي الشركة داخل الجمعية وكذلك لم يتم شرح آثار اصدار الصكوك التي تستلزم حتما رهن مشاريع الشركة.

■ أحمد الأمير

■ "بيان" للاستثمار" لم تشن أي نوع من الحملات أو الإساءة لـ "الخليج القابضة" لأنها ثاني أكبر مالك بالشركة

■ "بيان" أول من سعى للبحث عن فرص استثمارية في البحرين...

■ اللجوء للقضاء حق مشروع دستورياً لكل شخص ... ولكن هل كل من لجأ إلى القضاء كان صاحب حق

■ طالبنا بتنمية رأسمال "الخليج" داخل البحرين ونرفض الخروج به إلى "المغرب"

6- التهديد باللجوء الى القضاء:

سطر المحرر على لسان ضيفه احمد الأمير تهديده باللجوء للقضاء عدة مرات. وندر عليه:

● ان اللجوء للقضاء حق مشروع دستوريا لكل شخص..... ولكن هل كل من لجأ للقضاء كان صاحب حق... وهل يقضي القضاء دائما للمدعي أو الشاكي.....

● ان الممثل القانوني لشركة الخليج القابضة أمام القضاء هو رئيس مجلس الادارة وله كافة الحقوق في اللجوء للقضاء فيما عسى أن يرى انه قد تم الاعتداء على حق من حقوق شركة الخليج القابضة كشخص اعتباري.....!

● اما المساهمون جميعهم او اي منهم (ومنهم بيان) فلهم حق الرجوع بالمسؤولية التضامنية على جميع اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة وفق أحكام المواد (148، 149) من قانون الشركات الكويتية عن كل أخطاء الادارة فيما عدا العضو الذي اعترض على تصرفات هذا المجلس... والحمد لله ان اعتراضات بيان موثقة بالمحاضر وممضر الجمعية العامة للشركة في 17/9/2008 .

● والمسؤولية التضامنية التي اشارت اليها المواد 148، 149 من قانون الشركات الكويتية الذي تخضع له شركة الخليج القابضة واعضاء مجلسها تنتظرهم المساءلة القانونية عنها وفق أحكام هذه المواد..... لأن هذه المقالات الصحافية ومدن العبارات التجميلية للمحرر لن تغير أمام سادات القضاء الكويتي النزيه الذي لم يتردد لحظة في تحميل كل من خرج عن أحكام القانون المسؤولية وهذا ما تطالب به شركة بيان للاستثمار وهو أن ينال كل منا مسؤوليه ما صنعت يداه.

ثانيا - التعقيب

الدور التاريخي لشركة بيان للاستثمار داخل مجلس ادارة شركة الخليج القابضة منذ تاسيسها وحتى خروجها من مجلس ادارة شركة الخليج القابضة في 2/6/2009

1- شركة بيان للاستثمار هي المؤسس التاريخي لشركة الخليج القابضة بتاريخ 4/9/1999 تمت اسم بيان تلك لتقنية المعلومات.

2- شركة بيان للاستثمار هي التي سعت للبحث عن الفرص الاستثمارية داخل مملكة البحرين بالتعاون مع بيت التمويل الخليجي.

3- شركة بيان هي التي أعدت نشرة الاكتتاب لشركة الخليج القابضة بغرض رفع راسمالها من مليون دينار الى سبعين مليون دينار كويتي، وقامت بتسويق الاكتتاب الخاص به وغطت نسبة 52,3٪ وبيت التمويل الخليجي غطى الباقي.

4- تكريما لكون مقر بيت التمويل الخليجي ومشروعات شركة الخليج القابضة بالبحرين ولتسهيل أمور الشركة وافقت شركة بيان للاستثمار عن الاغلبية باعضاء مجلس الادارة لبيت التمويل الخليجي أربعة اعضاء منهم الرئيس وشركة بيان ثلاثة اعضاء منهم نائب الرئيس.

5- كان أحمد الأمير مدير عام شركة بنيان العقارية (التابعة لشركة بيان للاستثمار)، وكذلك ممثلا لشركة بيان للاستثمار بمجلس ادارة الخليج القابضة مع كل من عمر جابر حديد، و عبد الوهاب فهد الأمير.

6- اعترض عمر جابر حديد على ممارسات مجلس ادارة الخليج القابضة منذ بداية تشكيل المجلس واستشعر رغبة المجلس في نقل مقر الشركة الرئيسي ودماسها الرئيسي الى مملكة البحرين، فقدم استقالته مبكراً.

7- طلب مجلس ادارة الخليج القابضة وخصوصا ممثل بيت التمويل الخليجي تفرغ احمد الأمير لادارة شركة الخليج القابضة، ووافقت شركة بيان للاستثمار على ذلك لدعم الشركة.

8- في بداية عام 2008 استقال ممثل ثان من مجلس ادارة الشركة، وقبل الجمعية العامة للشركة عن العام 2008 في 17/9/2008 استقال باقي الاعضاء وذلك احتجاجا على ممارسات مجلس الادارة، وتم تسجيل اعتراضات شركة بيان للاستثمار بالجمعية العامة واثباتها بالمحضر.

9- اعيد انتخاب أعضاء بداء لاستكمال باقي مدة المجلس التي تنتهي في 2009، واقترحت الجمعية العامة مقعدا لشركة بيان للاستثمار والتزام المجلس بتنفيذ مطالبها، ونزولا على رغبة اعضاء الجمعية العامة وخصوصا منهم المستثمرين الذين دخلوا شركة الخليج القابضة بواسطة شركة بيان للاستثمار لثقتهم فيها وللتزام المجلس أمام الجمعية العامة بالالتزام بتطبيق أحكام القانون والأخذ في الاعتبار بتوصيات شركة بيان للاستثمار، قبلت شركة بيان المقعد وتم تعيين ممثل عنها واستقال في يونيو بسبب مشروع المغرب.

10- طرح ممثل شركة بيان للاستثمار داخل المجلس منذ بداية دخوله وجوب الالتزام بأحكام قانون الشركات الكويتي كون الخليج شركة كويتية والنظام الأساسي للشركة، والعمل على تشكيل لجان واعداد لوائح ونظم للصلاحيات، وعرض الملفات المستوجبة لصدور قرارات مالية أو استثمارية أو مؤثرة على المجلس ومناقشتها وصدور قرار بشأنها.

11- لم يتم عرض ملف استثمار المغرب على مجلس ادارة الشركة، بالرغم من الوعود بعرض الملف كاملاً عنه، الا ان ممثل شركة بيان للاستثمار فوجئ بافتتاح مشروع فيلا رويال بالمغرب من الصحف.

12- لم تعرض مسودة ميزانية الشركة للعام 2008 على المجلس حتى تاريخ استقالة شركة بيان للاستثمار من المجلس، انما تم عرض ملخص للبيانات المالية على ورق أبيض وليس ورق الشركة، وارسل بالايميل لاعضاء المجلس، ومن هذه البيانات ظهرت المخالفات المالية المرصودة على استقلال، والتي تؤكد استمرار مجلس ادارة الشركة على نفس النهج السابق الاعتراض عليه، فكان لابد من الخروج من هذا المجلس وابراء ساحة شركة بيان للاستثمار كعضو مجلس ادارة منتخب وابراء ذمتها ورفع مسؤوليتها القانونية عن قرارات هذا المجلس التي ابتعدت تماما عن مذكرة اكتتاب زيادة رأس المال التي هي شروط تعاقدية بين الكتتبين وادارة الشركة.

كلمة أخيرة

ان موقف شركة بيان للاستثمار تجاه المجلس الحالي لشركة الخليج القابضة، ليس موقفها وحدها، انما هو موقف عدد كبير من كبار مساهمي الشركة طالبوا وزارة التجارة تحديد جمعية عامة لاقالة هذا المجلس وعدم ابراء ذمته وانتخاب مجلس جديد لاستلام الشركة وبدء تصرفات هذا المجلس واتخاذ كافة الإجراءات القانونية عن أي خرق للقانون أو تجاوزه، أو تضليل للمساهمين وفق ما قد يتكشف للمجلس الجديد.

شركة بيان للاستثمار

"السياسة": نحن لا نجامل أحداً

■ و"السياسة" اذ تنشر الرد الكامل الذي تلقته من السيد فيصل المطوع رئيس مجلس ادارة "بيان" للاستثمار لا تتوقف عند ماجاء في الرد فهذا من حقه الاصيل الذي نقره له لكن ان يترك الامر برمته محملا "السياسة" كل ما يراه من تداعيات نشرت عن علاقة بيان للاستثمار مع شركة "الخليج القابضة" فهو ما يستحق وقفة لن نطيل في رصد ملاحظاتها ولكن سوف نوجزها في النقاط التالية:

اولا: ان "السياسة" اجرت حوارا صحافيا وليس تحقيقا كما استهلت "بيان" "ردها وهناك فرق هائل بين التحقيق والحوار، ففي الحوار يقول الضيف كل ماأديه في اجابته عن الاسئلة المطروحة في حدود القانون الذي ندركه ونعرفه، اما التحقيق فانه يتطلب الاطلاع على غير وجهة نظر حول امر معين او قضية، وبمناسبة توضيح الفارق بين الحوار والتحقيق فانه سبق وطلبنا اكثر من مرة تقسم اقتصادي تحديد موعد مع السيد فيصل المطوع لاجراء لقاء معه ولكننا لم نتلق منه ردا حتى الان .

ثانيا: "تكرر اثير غير مرة عبارة غريبة جاء فيها : "ان محرر "السياسة" نقل عن السيد احمد الامير .... كذا وكذا " ... ولا ندري كيف يكون الحوار اذن ؟ لقد تعمد رد "بيان" حشر هذه العبارة في كل فقرة، فالمحرر لم ينقل بل طرح اسئلة واجاب عنها الضيف.

ثالثا: اتهم الرد "السياسة" عبر محررها ايضا انها جملت الحوار وجملت الضيف وكنا ننتظر موافقة السيد فيصل المطوع على اجراء حوار مع "السياسة" ليحكم بعدها ان كنا نتعمد التجميل الوهمي ام اننا نعبر عن حقائق وارقام نقدمها للقارىء بصياغتنا الصحافية؟

رابعا: وصل الرد الى ذروة النقد ومن دون ان يقدم دليلا قاطعا واحدا حاصرا المشكلة بينه وبين " السياسة " فقط حين قال " فانني عن نفسي وبصفتي لن اندرج او انزلق الى مبتغى الضيف والمحرر" ونقول ل" بيان " هذا اتهام لا تقبله " السياسة " لاننا لا نستدرج ولا ننزلق مع احد ضد اخر، لقد قال ضيف الحوار كلمته وهذا حقه وهو نفس الذي كان من الممكن ان يحصل عليه السيد فيصل المطوع لو وافق على اجراء الحوار الذي طلبناه منه قبل اكثر من شهرين ، فهل حينها كنا سنتوقع اتهاما بالاستدراج او الانزلاق لصالح شركة "بيان" ؟

خامسا: في اطار الطريقة التي اتبعها الرد بتعميل "السياسة" امورا ليست من شأنها حسب قواعد العمل الصحافي وتقاليده واليته قال ان محرر " السياسة " تعرض لشركة بيان للاستثمار ووصفها بانها شنت حملة صحافية ضد شركة الخليج القابضة بصفة عامة والسيد احمد الامير بصفة خاصة".. وعلى ما يبدو ان " بيان للاستثمار لم تقرأ الحوار جيدا وان وصف شن الحملة لم يكرره السيد الامير مرة واحدة بل تناوله اكثر من 10 مرات، فاين دور " السياسة " في ذلك، بل ان الامير حرص في الجزء الثاني من الحوار ان يضيف لفخرة " شن الحملة " كلمة "الحملة المركزة "، وكان على بيان ان تعرف سر تمسك الامير ومعطياته بحرصه على وصف حملتها بـ " التشويه " و " المركزة".

سادسا: اتهم رد " بيان " صحيفة "السياسة" في اطار التوجه العام للرد بانها كالت الاتهامات لـ"بيان" وهذا امر غير مقبول وغير صحيح بالمرة لاننا نقلنا عن الضيف احمد الامير كلمات طيبة عن السيد فيصل المطوع ولم نهمل حرفا واحدا بل حرصنا على نشره، وان كنا نكيل الاتهامات لظهر ذلك من خلال طريقة عرض السؤال ونتمنى ان تعيد "بيان" قراءة الحوار جيدا وخلاله ستجد محطات كثيرة تعاملنا فيها على الضيف واوجهناه من واقع البيانات والتصريحات التي نسبت ل" بيان " اي اننا كنا ننقل وجهة نظر " بيان " لاننا غير معنيين لا بهذا ولا ذاك بل ديدننا قراء يسعون لمعرفة الحقيقة عن خلاف عرفناه من الصحف ولم يسر به لنا احد سواء من "بيان" او حتى شركة الخليج القابضة.

سابعا: هناك الكثير من الامور تستحق التعقيب او الرد ولكن لا نريد ان نشغل القارىء بامور لاتهمه لكن اردنا تصحيح بعض الامور حتى لا يطلق الكلام او الاتهام على عواهنه من دون وقفة.

● ● كلمة اخيرة كنا نود ان نستهل بها هذا التعقيب الموجز جدا. ان "السياسة" وهي تنشر الرد تدرك وتعرف جيدا مواد قانون المطبوعات وليست بحاجة لكي يذكرها احد ، وفي هذا الاطار تحرينا الدقة ولم نتعمد من قريب او بعيد ان نجامل احدا او نغمز بعبارات من اجل الاساءة الى احد.